مجلس التنمية العراقي
منظمة غير حكومية

هندسة التحيز وخطاب الكراهية وآليات الاستجابة

الشيعة فوبيا وشيطنة الشيعة في العالم المعاصر انموذجاً

إعداد وحدة الدراسات والبحوث ـ مجلس التنمية العراقي
تاريخ الإصدار 2026

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الشيعة فوبيا بوصفها منظومة متداخلة من التحيزات والتمثلات السلبية والتأطيرات الإعلامية والسياسات العامة التي تفضي إلى تمييز رمزي أو مؤسسي أو عنفي ضد جماعات شيعية في سياقات متعددة.

تنطلق الدراسة من أطر معيارية دولية في تعريف خطاب الكراهية والتحريض وحدود التجريم ومسارات الوقاية والمعالجة، مع اعتماد منظور يدمج القانون الدولي لحقوق الإنسان وتحليل الخطاب والسلوك الجمعي وسياسات الأمن المجتمعي.

تقدم الدراسة نموذجاً ابتكارياً بعنوان دورة إنتاج الشيطنة يشرح انتقال الصورة النمطية من مستوى الثقافة اليومية إلى مستوى السياسة ثم إلى مستوى الأمن، مع إبراز دور المنصات الرقمية واقتصاد الانتباه في تسريع الانتشار وتعميق الاستقطاب.

تقترح الدراسة مصفوفة إنذار مبكر ومجموعة مؤشرات قابلة للقياس تساعد المؤسسات الرسمية والبحثية والإعلامية على رصد التحولات قبل انتقالها إلى عنف مجتمعي أو خطاب تحريضي واسع.

تختتم الدراسة بحزمة استجابات متعددة المستويات تجمع بين إصلاح القانون وتطوير التعليم والإعلام وتعزيز الحماية الأمنية المهنية وتوسيع مساحات الحوار، ضمن مقاربة تحمي السلم الأهلي وتحصن المواطنة الجامعة وتقلص قابلية المجتمعات للاستقطاب.

خلاصة مركزة

الظاهرة متعددة المستويات: ثقافة وتمثلات، خطاب إعلامي، سياسات، ثم أثر أمني واجتماعي.

المحركات الأشد تأثيراً: تنافس جيوسياسي، خطاب تكفيري، اقتصاد إعلامي رقمي، هشاشة مؤسساتية.

الاستجابة الفاعلة تقوم على دمج الوقاية والمعالجة: قانون، تعليم، إعلام، أمن مجتمعي، دبلوماسية قيم.

مجلس التنمية العراقي
منظمة غير حكومية

فهرس المحتويات

1. تمهيد
2. منهجية الدراسة ومصادرها

حماية كرامة

تحليل شبكات

معيار وعدالة

3. المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمعياري
4. المحور الثاني: محركات الظاهرة وبناها المنتجة
5. المحور الثالث: التجليات والأنماط عبر المجالات
6. المحور الرابع: خرائط سياقية ودراسات حالة مختارة
7. الفصل الخامس: القياس والإنذار المبكر ومؤشرات الرصد
8. المحور السادس: الاستجابات والسياسات العامة وخارطة طريق
9. الخاتمة
10. الملاحق
11. قائمة المراجع

التمهيد

يشهد العالم المعاصر تصاعداً في نزاعات الهوية وتنافس السرديات داخل المجال العام، مع اتساع تأثير المنصات الرقمية وتحوّل كثير من الخلافات السياسية إلى استقطاب ثقافي وديني. ضمن هذا المناخ تظهر أنماط من التمييز والتحريض تستهدف جماعات دينية أو مذهبية عبر شيطنتها وربطها بالتهديد والخطر.

تتجسد الشيعة فوبيا في هذا السياق بوصفها استهدافاً رمزياً أو مؤسسياً أو عنفياً يطال جماعات شيعية في دول متعددة، تتفاوت حدته بحسب بنية الدولة وطبيعة الإعلام واستقرار المجال الديني ومستوى الاحتقان الجيوسياسي.

الأهمية العملية لهذا الموضوع تتصل بحماية السلم الأهلي وحقوق المواطنة وبناء الثقة بين المكونات، إضافة إلى صون الفضاء الديني من التسييس التحريضي وصون الإعلام من التلاعب بالهويات.

منهجية الدراسة ومصادرها

اعتمدت الدراسة منهجاً تركيبياً يجمع بين تحليل الخطاب وتحليل السياسات ومنهج حقوق الإنسان ومنهج الأمن المجتمعي. جرى بناء تعريفات تشغيلية للمفاهيم، ثم بناء نموذج تفسيري للظاهرة، ثم بناء حزمة أدوات رصد واستجابة.

تستند المادة المصدرية إلى وثائق أممية معيارية وتقارير حقوقية دولية وتقارير حكومية منشورة حول الحرية الدينية وخطاب الكراهية، إضافة إلى دراسات أكاديمية محكمة تناولت التحيز الطائفي وأثره الاجتماعي والسياسي.

تستخدم الدراسة أسلوب التثليث المعرفي عبر المقارنة بين مصادر معيارية ومصادر ميدانية وتقارير سياسات، بهدف تقوية الصلاحية التفسيرية وتقليل الانحياز التحليلي.

تعريفات تشغيلية

- ✓ **الشيعة فوبيا**: منظومة تحيزات وتهويلات وتمثلات سلبية تعمم صفات خطرة أو دونية على جماعات شيعية وتدفع إلى تمييز أو تحريض أو عنف.
- ✓ **الشيطنة**: عملية تأطير جماعة بوصفها مصدر تهديد جوهري عبر ربطها بالخيانة أو التخريب أو العنف، ثم تكرار هذا التأطير حتى يصبح سردية مهيمنة.
- ✓ **خطاب الكراهية**: تعبيرات تحض على التمييز أو العداء أو العنف ضد أشخاص أو جماعات على أساس هوية دينية أو مذهبية أو عرقية أو قومية وفق الأطر الأممية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمعياري

يتطلب تناول الشيعة فوبيا ضبطاً مفاهيمياً يميز بين الاختلاف الديني المشروع وبين التحريض أو التمييز على أساس الهوية. تعتمد المقاربة الأممية على مبدأين متلازمين: حماية حرية التعبير وحماية الأفراد والجماعات من الدعوة إلى الكراهية التي تقود إلى تمييز أو عداء أو عنف.

يمثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إطاراً مركزياً في هذا المجال، إذ يقرر التزاماً قانونياً بتجريم الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية متى اقترنت بالتحريض على التمييز أو العداء أو العنف.

تقدم خطة عمل الرباط أدوات عملية لتقدير مستوى الخطاب ومدى اقترابه من التحريض الجنائي عبر اختبار سياقي متعدد المعايير يوازن بين الحقوق والحماية. يشكل هذا الاختبار مرجعاً عملياً لتصميم سياسات وطنية واستجابات إعلامية ومجتمعية.

لوحة معيارية: عناصر اختبار الرباط لتقدير التحريض

العنصر	مضمون التقدير
السياق	طبيعة التوتر المجتمعي ومستوى الاستقطاب وسجل العنف
الفاعل	موقع المتحدث وتأثيره ومصداقيته ونفوذه
النية	قصد التحريض أو التعبئة ضد جماعة محددة
المحتوى	حدة اللغة ونمط التعميم ونزع الإنسانية
المدى	حجم الانتشار والتكرار ونطاق الجمهور المستهدف
الاحتمال	قابلية الخطاب لإنتاج ضرر قريب أو عنف أو تمييز

مرجع اللوحة

- مصدر إلكتروني

في تحليل الشيعة فوبيا يفيد التفريق بين ثلاثة مستويات: (مستوى المعرفة الشائعة الذي يحمل صوراً نمطية، مستوى الخطاب الذي يعيد إنتاج هذه الصور عبر الإعلام والمنابر، ثم مستوى السياسة الذي يترجم الخطاب إلى إجراءات أو تمييز أو عنف). هذا التفريق يساعد في تشخيص نقطة التدخل الأكثر جدوى.

يبرز في الوضع الراهن بعد رقمي إضافي يتمثل في قابلية المحتوى التحريضي للانتشار السريع عبر منصات التواصل، مع دور الخوارزميات في تعظيم المحتوى الانفعالي وتكثيف الفقاعات المعلوماتية. يوصي الدليل الأممي لمعالجة خطاب الكراهية على الإنترنت ببناء شراكات بين الدولة والمجتمع المدني والمنصات بهدف الرصد والاستجابة وتطوير السياسات.

المحور الثاني: محركات الظاهرة وبناها المنتجة

أولاً: المحرك الجيوسياسي وتنافس السرديات

تتغذى الشيعة فوبيا في كثير من السياقات من توترات جيوسياسية إقليمية ودولية، حيث يتحول الخلاف على النفوذ إلى خطاب هوية يحمّل جماعات شيعية وزر سياسات دول أو فواعل مسلحة. عند هذه النقطة تتحول الجماعة من فاعل اجتماعي متنوع إلى صورة كلية مبسطة تخدم التعبئة السياسية.

يسهم توظيف الهوية المذهبية في الصراع الجيوسياسي في إنتاج ثلاث آليات متكررة: ربط الشيعة بالتهديد الأمني، ربطهم بالخيانة والولاء الخارجي، ثم ربطهم بتقويض الدولة الوطنية. تتكرر هذه الآليات في إعلام سياسي وفي منصات رقمية وفي خطاب تعبوي.

ثانياً: المحرك الأيديولوجي وخطاب التكفير

تسهم قراءات دينية متشددة في ترسيخ صور نمطية تؤسس لرفض الآخر المذهبي، وتنتقل هذه القراءات من مستوى الجدل الفقهي إلى مستوى التحريض حين تقترن بتعميمات ونزع للإنسانية. في هذه الحالة يصبح العنف قابلاً للتبرير ضمن خطاب يلبس لباس القداسة.

تعتمد المقاربة الحقوقية على تفكيك هذا التحول عبر رصد الخطاب الذي يدعو إلى العداء أو التمييز أو العنف، ثم تفعيل أدوات القانون والوقاية والتربية والإعلام وفق معيار الرباط والسياق الوطني.

ثالثاً: المحرك المؤسسي والتمييز البنيوي

في بعض البيئات يتخذ التحيز ضد الشيعة صيغة تمييز إداري أو قانوني أو تمثيلي، يظهر في قيود على ممارسة الشعائر أو في تضييق على التنظيم المجتمعي أو في إقصاء من مواقع القرار. مثل هذه السياسات تؤدي إلى شعور جمعي بالاغتراب وتفتح الباب أمام ردود فعل متطرفة.

تقدم تقارير الحرية الدينية الصادرة عن جهات (حكومية دولية ومنظمات حقوقية) أمثلة تفصيلية عن أنماط تمييز ديني ومذهبي في دول متعددة، مع تفاوت في الحدة والمجالات.

رابعاً: المحرك الإعلامي والرقمي واقتصاد الانتباه

الفضاء الإعلامي الحديث يحكمه تنافس على الانتباه، ما يعزز المحتوى المثير للانفعال ويزيد فرص انتشار الصور النمطية والخوف الأخلاقي. ضمن هذا السياق يمكن لخبر مفبرك أو مقطع مجتزأ أن يتحول إلى موجة كراهية خلال ساعات، خاصة عندما يتلقفه مؤثرون أو حسابات منسقة.

تؤكد أدبيات الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أهمية الاستثمار في نزاهة المعلومات ومهارات التحقق وبناء شراكات مع المنصات، إضافة إلى تمكين الصحافة المهنية من مقاومة التضليل والتحريض.

خامساً: المحرك المعرفي وسوء الفهم التاريخي

تتغذى صور التحيز من جهل تاريخي ومعلومات مبتسرة عن المذاهب والتاريخ السياسي، مع اختزال جماعات متنوعة في قالب واحد. يزداد أثر هذا المحرك في البيئات التي يغيب فيها تعليم نقدي يميز بين الخبر والرأي وبين التاريخ والتهويل.

المعالجة هنا ترتبط بتطوير مناهج تعليمية تراعي التنوع المذهبي وتؤسس لثقافة مواطنة جامعة، مع تعزيز البحث الأكاديمي الرصين الذي يعيد الاعتبار للتعدد داخل كل مكون.[٦]

لوحة تحليلية: دورة إنتاج الشيطنة

بذرة التحيز	تأطير سياسي	تضخيم رقمي	ترجمة مؤسسية	أثر مجتمعي وأمني
صورة نمطية	ربط بالتهديد	منصات	قرار	استقطاب
تعميم	اختزال الهوية	خوارزميات	إجراء	عنف
تهويل	تعبئة	مؤثرون	تمييز	تفكك ثقة

تمثل الدورة انتقالاً من تمثلات ثقافية إلى أثر مؤسسي وأمني عبر حلقات تضخيم رقمية، مع قابلية رجوع الأثر لإنتاج مزيد من التحيز.

المحور الثالث: التجليات والأنماط عبر المجالات

تظهر الشيعة فوبيا في طيف واسع من التجليات، يبدأ من خطاب يومي ساخر أو تلميحات ثقافية، ويتسع إلى تحريض إعلامي أو سياسي، وقد يصل إلى سياسات تمييزية أو عنف منظم. فهم هذا الطيف يساعد في تحديد أدوات الاستجابة المناسبة لكل مستوى.

تفيد المقاربة التحليلية في تقسيم التجليات إلى خمسة مجالات كبرى: المجال الديني، [المجال السياسي، المجال الإعلامي والرقمي، المجال المؤسسي والخدماتي، والمجال الأمني والعنفي].

جدول تحليلي: أنماط الشيطنة في السرديات العامة

النمط	مؤشرات لغوية وسلوكية	أثر محتمل	استجابة مفضلة
تأطير أمني	ربط جماعة بالتهديد أو الإرهاب أو الفوضى	خوف عام وتبرير تقييد حقوق	معلومات موثقة وقنوات رسمية وإطار قانوني
تأطير ولاء خارجي	إلصاق تهمة الارتباط بدولة أجنبية على نحو تعميمي	نزع شرعية سياسية واجتماعية	تمييز بين دولة ومواطن، وتعزيز خطاب المواطنة
تأطير تكفيري	نزع صفة الانتماء الديني عن جماعة وتحقير شعائرها	تطبيع العداء وفتح باب عنف	تطبيق معيار الرباط وتفعيل الوقاية الدينية والتعليمية
تأطير اقتصادي	تحميل جماعة مسؤولية فشل اقتصادي أو فساد بوصف جمعي	تحريض اجتماعي وتفكك ثقة	شفافية ومساءلة ومقاربة فساد مؤسسية
تأطير ثقافي ساخر	صور نمطية في دراما أو محتوى ترفيهي	تطبيع ازدراء ووصم	مدونات سلوك إعلامية وتثقيف مجتمعي

يستند الجدول إلى مبادئ تحليل خطاب الكراهية وتدرج التدخلات وفق السياق، مع الاستفادة من الأطر الأممية في تقدير التحريض.

أولاً: التجليات في المجال الإعلامي والرقمي

يتجلى التحريض الرقمي عبر حملات منسقة، حسابات متعصبة، منصات فيديو قصيرة، وغرف محادثة مغلقة. تزداد الخطورة عندما يقترن المحتوى التحريضي بتحريض ضمني على العنف أو بنشر معلومات شخصية أو بتحويل الأفراد إلى أهداف جماعية.

تشير الإرشادات الأممية إلى أن الاستجابة الفاعلة ترتكز على ثلاثة مسارات: [رصد مبني على بيانات، استجابة تواصلية سريعة تتضمن تصحيحاً موثقاً، ثم شراكات مع المنصات لتطبيق سياساتها وتقليل تكرار المحتوى التحريضي].

يعد جمع البيانات حول خطاب الكراهية وجرائم الكراهية خطوة مركزية لفهم الاتجاهات، وتؤكد الأدبيات الأوروبية في هذا المجال أهمية توحيد التعاريف ونظم الإبلاغ وتدريب جهات إنفاذ القانون.

ثانياً: التجليات المؤسسية والخدماتية

يظهر التحيز المؤسسي في إجراءات إدارية أو معايير توظيف أو قيود على تنظيم المجتمع الديني أو تفاوت في الحماية القانونية. أثر هذه التجليات يتضاعف عندما يقترن بضعف آليات الشكوى والإنصاف، أو حين تصبح الخدمة العامة أداة ضبط اجتماعي.

تعكس تقارير الحرية الدينية في عدد من الدول أنماطاً متباينة من القيود على ممارسة الشعائر أو على بناء دور العبادة أو على المشاركة المتساوية في الحياة العامة، مع اختلافات جوهرية بين سياق وآخر.

ثالثاً: التجليات الأمنية والعنفية

يمثل العنف ضد الشيعة أخطر تجليات الظاهرة، ويتراوح بين هجمات جماعات متطرفة على تجمعات مدنية ودور عبادة، وبين عمليات قتل على الهوية، وبين خطاب تحريضي يمهد لاعتداءات فردية. في مثل هذه البيئات يصبح الأمن المجتمعي جزءاً من حقوق الإنسان وليس مجرد وظيفة شرطية.

تقدم تقارير دولية شواهد على استهداف طائفي في مناطق نزاع، ومن ذلك ما وثقته الأمم المتحدة بشأن جرائم ارتكبت ضد سجناء من الشيعة في سجن بادوش خلال سيطرة تنظيم داعش على الموصل.

في جنوب آسيا وأفغانستان تشير تقارير حرية دينية وإرشادات لجوء إلى مخاطر تتصل باستهداف بعض الجماعات الشيعية، بما في ذلك الهزارة، ضمن سياقات عنف طائفي واضطراب أمني.

لوحة إنذار مبكر: سلّم التصعيد من التحيز إلى العنف

المستوى	المؤشر	إشارة
المستوى الأول	صور نمطية وتلميحات ثقافية	🟡
المستوى الثاني	وصم وشيطنة في خطاب عام	🟠
المستوى الثالث	تمييز في خدمة أو وظيفة أو تمثيل	🟠
المستوى الرابع	تحريض صريح أو ضمني على العداء	🔴
المستوى الخامس	اعتداءات وجرائم على الهوية	🔴

يساعد سلّم التصعيد على تصميم تدخلات متدرجة تبدأ بالوقاية المعرفية والإعلامية وتصل إلى الحماية الأمنية والتحقيق القضائي عند مستوى العنف.

المحور الرابع: خرائط سياقية ودراسات حالة مختارة

تتغير الظاهرة بحسب السياق السياسي والاجتماعي. تقدم هذه الدراسة أربع خرائط سياقية مختصرة بهدف بيان تنوع أنماط الاستهداف وتنوع أدوات المواجهة.

الغاية من دراسات الحالة تقديم فهم تشخيصي يساعد في نقل الدروس إلى سياقات أخرى، مع تركيز على المعايير العامة التي تقود إلى الوقاية وتقليل الاستقطاب.[٢٤٧]

دراسة حالة أولى: العراق بين ذاكرة العنف وبناء المواطنة

تراكمت في العراق خلال العقدين الأخيرين أنماط من الاستقطاب الطائفي ارتبطت بصراعات سياسية وحروب ضد الإرهاب وصدمات مجتمعية عميقة. في هذا السياق يظهر أثر الشيطنة حين تتحول الهوية المذهبية إلى معيار ثقة أو خوف، وحين يختلط نقد السياسات بوصم الجماعات.

وثقت تقارير أممية جرائم ذات طابع طائفي ارتكبها تنظيم داعش، ومن ذلك ما أعلنته الأمم المتحدة بشأن مقتل سجناء شيعة في سجن بادوش خلال فترة سيطرة التنظيم على الموصل. تعزز مثل هذه الجرائم أثر الصدمة وتزيد قابلية المجتمع للاستقطاب حين تغيب العدالة الانتقالية الفاعلة.

تؤكد تقارير الحرية الدينية أن حماية دور العبادة والتجمعات الدينية ومواجهة التحريض خطوة محورية لصون السلم الأهلي، وأن إدارة التنوع الديني تتطلب سياسات دولة تحمي جميع المواطنين على أساس المساواة.[٩٣٢]

دراسة حالة ثانية: الخليج بين المواطنة والتمييز

في بعض دول الخليج يظهر الجدل حول المواطنة والتمثيل السياسي والحرية الدينية ضمن إطار حساس، وتذكر تقارير دولية جوانب تتصل بقيود على ممارسة شعائر أو على بناء دور عبادة أو على الوصول المتكافئ لبعض المناصب، مع اختلافات بين دولة وأخرى.

تستفيد معالجة هذا النمط من ثلاث أدوات: (إصلاح قانوني يضمن المساواة في الحقوق، سياسات اندماج وطني تحمي التعدد، ثم تواصل ديني وثقافي يحد من الصور النمطية ويحاصر خطاب التعميم).

تقدم تقارير الحرية الدينية السنوية وتقارير منظمات حقوقية دولية مادة موثقة حول هذه الملفات، مع توصيات تتعلق بإدارة التنوع ومواجهة التحريض.

دراسة حالة ثالثة: جنوب آسيا بين عنف طائفي وبناء حماية

تشير تقارير الحرية الدينية إلى استمرار مخاطر عنف طائفي في جنوب آسيا، مع استهداف جماعات دينية ومذهبية في بعض المناطق. يظهر أثر الشيطنة حين يتحول خطاب التحريض إلى تبرير لاعتداءات على تجمعات مدنية أو على مسيرات دينية.

في سياقات كهذه تبرز أهمية استجابة ثلاثية: (حماية أمنية مهنية للتجمعات ودور العبادة، تحقيق قضائي سريع في جرائم الكراهية، وبرامج وقاية مجتمعية تقلل التحريض وتدعم السلم الأهلي).

توصي الأدبيات المعنية بجرائم الكراهية بتحسين جمع البيانات وتطوير التدريب وإشراك المجتمع المدني في الرصد والإبلاغ ضمن معايير موحدة.

دراسة حالة رابعة: أفغانستان ومخاطر الاستهداف على أساس الهوية

ضمن سياق أفغانستان تذكر إرشادات دولية في شؤون اللجوء أن بعض الأقليات تواجه مخاطر ترتبط بالهوية، ومن بينها جماعات شيعية مثل الهزارة، مع تداخل عوامل أمنية وسياسية واجتماعية.

تظهر في هذا السياق أهمية أدوات حماية دولية تشمل الرصد الحقوقي والدعم الإنساني وتمكين المجتمعات المحلية من آليات الحماية والتوثيق، إضافة إلى خطاب دولي يرفض التحريض ويطالب بالمحاسبة.

دروس مستخلصة من دراسات الحالة

- ✓ **التوتر الجيوسياسي** يرفع قابلية التعميم والوصم حين يغيب خطاب دولة جامع.
- ✓ **العدالة والمحاسبة** تخفف أثر الصدمة وتقلص فرص توظيف الذاكرة في التحريض.
- ✓ **المراقبة المبكرة** للمحتوى الرقمي تقطع سلسلة الانتقال من إشاعة إلى موجة كراهية.
- ✓ **الحماية الأمنية** المهنية تكتسب شرعية أعلى عندما تقترن بتواصل مجتمعي واحترام حقوق.

المحور الخامس: القياس والإنذار المبكر ومؤشرات الرصد

تحتاج أي سياسة فعالة لمواجهة التحيز إلى قياس، القياس هنا يخدم هدفين: (فهم الاتجاهات عبر الزمن، وتفعيل الإنذار المبكر قبل تحول الخطاب إلى عنف أو تمييز واسع).

توصي أدبيات جرائم الكراهية بإنشاء نظم بيانات موحدة تشمل البلاغات والتحقيقات والإحالات القضائية، مع احترام خصوصية الأفراد وتجنب إعادة إنتاج التحيز عبر آليات الإبلاغ.

جدول قياس: مؤشرات رصد الشيعة فوبيا على مستوى الدولة والمجتمع

المحور	المؤشر	طريقة القياس	دورية التحديث
الخطاب العام	كثافة محتوى تحريضي في الإعلام والمنصات	رصد آلي مع تدقيق بشري وفق معيار الرباط	أسبوعي
الأمن المجتمعي	عدد حوادث اعتداء على دور عبادة أو تجمعات	سجلات أمنية مع تصنيف جرائم كراهية	شهري
التمييز المؤسسي	شكاوى تمييز في خدمة أو توظيف أو تمثيل	بوابة شكاوى وتحليل نمطي	شهري
الثقة الاجتماعية	مؤشر ثقة بين المكونات	استطلاعات رأي ومنهج عينات	ربع سنوي
التعليم والثقافة	رصد محتوى كتب ومنابر وبرامج	تدقيق مناهج ورصد خطاب منابر	نصف سنوي
العدالة	نسبة إحالات قضائية في جرائم كراهية	بيانات النيابة والقضاء	ربع سنوي

تستند المؤشرات إلى خبرات جمع بيانات جرائم الكراهية وإرشادات الرصد الرقمي ومقاربة التدرج في الاستجابة.

معايير جودة الرصد

- ✓ **تعريفات موحدة** للتمييز والتحريض وجرائم الكراهية
- ✓ **فصل بين الرصد** والتحليل وبين اتخاذ القرار التنفيذي
- ✓ **آلية مراجعة** مستقلة تمنع انزلاق الرصد إلى تسييس
- ✓ **حماية بيانات** الأفراد ومنع تحويل الضحايا إلى أهداف جديدة
- ✓ **تواصل عام** يشرح النتائج بلغة مواطنة جامعة

المحور السادس: الاستجابات والسياسات العامة وخارطة طريق

تحتاج المواجهة الفاعلة للشيعة فوبيا إلى مقاربة شاملة تجمع بين الوقاية والمعالجة، وتربط بين القانون والإعلام والتعليم والأمن المجتمعي. المقاربة المجتزأة تنتج أثراً محدوداً وتترك حلقات الإنتاج تعمل دون تعطيل.[١٢٥٧]

تطرح هذه الدراسة إطاراً تنفيذياً بعنوان استجابة متعددة المستويات، يتضمن سبعة مسارات متزامنة قابلة للتطبيق بحسب السياق الوطني.[١٤٥]

- 🧭 **تحديث قانوني** يستند إلى العهد الدولي وخطة الرباط ويحدد معايير التحريض وطرق الملاحقة القضائية
- 📊 **إنشاء مرصد وطني** للرصد والتحليل يدمج البيانات الأمنية والإعلامية والرقمية ضمن مؤشرات واضحة
- 📣 **تواصل حكومي** يعتمد خطاب مواطنة جامعة ويعالج الإشاعة بسرعة عبر بيانات موثقة وقنوات رسمية
- 📱 **شراكات مع منصات التواصل** لتطبيق سياسات المحتوى وتقليل تكرار التحريض وتحسين الإبلاغ
- 🎓 **إصلاح تعليمي وثقافي** يعزز معرفة التنوع ويدعم مهارات التحقق والتفكير النقدي
- 📰 **ميثاق مهني للإعلام** يمنع التعميم التحريضي ويدعم التحقيق الاستقصائي حول شبكات التضليل
- ⚖️ **حماية أمنية مهنية** للتجمعات ودور العبادة مع تحقيق قضائي في جرائم الكراهية وضمان إنصاف

أولاً: المسار القانوني والمعياري

ينطلق المسار القانوني من مبدأ الموازنة بين حرية التعبير وحماية الأفراد من التحريض. يوفر معيار الرباط أدوات عملية لتقدير الخطاب ووضع عتبة واضحة للتجريم، وهو ما يدعم القضاء والإعلام والجهات التنظيمية.

تعزيز إنفاذ القانون يحتاج إلى تدريب للشرطة والنيابة والقضاة على مفهوم جرائم الكراهية، وإلى تطوير تصنيفات إحصائية دقيقة، وإلى ضمان حماية الشهود والضحايا.

ثانياً: المسار المؤسسي للرصد والإنذار المبكر

تأسيس مرصد وطني يتطلب بنية حوكمة واضحة تفصل بين الرصد والتحليل وبين القرار التنفيذي، مع مجلس إشراف يضم خبراء في القانون والإعلام والأمن المجتمعي والبيانات.

تتمثل وظيفة المرصد في إصدار تقارير دورية وخرائط مخاطر، وتقديم توصيات للتدخل المبكر، إضافة إلى توفير بيانات مفتوحة تراعي الخصوصية بهدف دعم البحث الأكاديمي والمساءلة المجتمعية.

ثالثاً: المسار الإعلامي وبناء سردية مواطنة

تحسين البيئة الإعلامية يبدأ بميثاق مهني يضع خطوطاً واضحة ضد التعميم والتحريض ونشر الكراهية، مع آليات تصحيح ومساءلة وتدريب مستمر للصحفيين.

تقترح الدراسة إنشاء غرفة استجابة إعلامية تعمل على مدار الساعة في أوقات الأزمات، تعتمد التحقق السريع وتنسيق الرسائل بين مؤسسات الدولة والإعلام المهني ومنظمات المجتمع المدني.

تشير أدبيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى أن تمكين الصحافة من أدوات التحقق ومهارات التعامل مع التضليل يسهم في تقليل قابلية الجمهور للوقوع في فخ الكراهية.

رابعاً: المسار التربوي والثقافي

ترتكز الوقاية طويلة الأمد على تعليم يعزز معرفة التنوع ويؤسس لمهارات تفكير نقدي وتمييز بين الخبر والرأي. تقترح الدراسة وحدات تعليمية حول تاريخ العراق المتعدد وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

يمتد المسار الثقافي إلى دعم إنتاج فني وإعلامي يعرض التنوع المذهبي بوصفه ثراء وطنياً، ويواجه الصور النمطية عبر سرديات حياة يومية مشتركة.

خامساً: المسار الديني والحوار المجتمعي

تحتاج مواجهة التحريض الديني إلى شراكة مع مؤسسات دينية محترمة تقدم خطاباً أخلاقياً يرفض نزع الإنسانية ويؤكد حرمة الدم وكرامة الإنسان. دور هذا المسار وقائي وتربوي قبل أن يكون سياسياً.

يساعد الحوار بين المدارس الدينية على تفكيك الصور المتبادلة وتقليل الشك، خاصة عندما يقترن بمبادرات خدمة عامة مشتركة تعيد بناء الثقة على أرض الواقع.

سادساً: المسار الأمني والعدالة وحماية الضحايا

حماية التجمعات الدينية ودور العبادة تتطلب تخطيطاً أمنياً مهنياً يعتمد تقييم المخاطر وتنسيقاً مع الإدارات المحلية، مع احترام الحقوق وتجنب المعاملة التمييزية.

تطوير إنفاذ القانون في جرائم الكراهية يتطلب وحدات تحقيق متخصصة وتوثيقاً دقيقاً للهوية الدافعة للجريمة، إضافة إلى خدمات دعم نفسي وقانوني للضحايا.

سابعاً: المسار الدولي وبناء تحالفات قيمية

تتيح المنظومة الدولية أدوات لدعم الحماية ومواجهة التحريض، تشمل آليات الأمم المتحدة المعنية بحرية الدين وحقوق الإنسان، إضافة إلى شبكات منظمات مدنية دولية تعمل في مكافحة خطاب الكراهية.

يفيد بناء تحالفات قيمية مع مؤسسات دولية وإقليمية في دعم برامج تعليم وإعلام وتوثيق، وفي تعزيز آليات المساءلة في حالات الجرائم الجسيمة.

لوحة تنفيذية: خارطة طريق زمنية مختصرة

الأفق الزمني	الإجراءات ذات الأولوية	مؤشر نجاح
خلال مئة يوم	تأسيس فريق رصد، إعداد ميثاق إعلامي، تدريب أولي لإنفاذ القانون	صدور أول تقرير رصد، توقيع الميثاق، إطلاق قناة تبليغ
خلال سنة	إقرار تعديلات قانونية، تشغيل مرصد وطني، إدماج وحدات تعليمية، شراكات مع المنصات	انخفاض كثافة التحريض، زيادة الإبلاغ، تحسن ثقة
خلال ثلاث سنوات	تثبيت نظم بيانات، برامج ثقافية وطنية، تطوير مناهج، بناء شبكات حوار ديني	استقرار مؤشرات جرائم الكراهية، نمو محتوى إيجابي، تقليل استقطاب

تمثل الخارطة إطاراً قابلاً للتكييف بحسب السياق الوطني وبحسب مستوى الاستقطاب وحدود الموارد.

الخاتمــة

الشيعة فوبيا وشيطنة الشيعة ظاهرة مركبة تتقاطع فيها السياسة والدين والإعلام والاقتصاد الرقمي. المعالجة الناجحة ترتكز على فهم دورة الإنتاج، وعلى قطع مسارات التضخيم، وعلى ترسيخ المواطنة الجامعة في القانون والتعليم والإعلام.

تؤكد الأطر الأممية أن الحماية من التحريض جزء من حماية الكرامة الإنسانية، وأن الوقاية أقل كلفة من العلاج بعد وقوع العنف. بناء مؤسسات رصد وإنذار مبكر، وتطوير سياسات إعلام وتعليم، وتعزيز عدالة مهنية، يمثل مساراً عملياً لتقليل الاستقطاب وصون السلم الأهلي.

توصي الدراسة بتبني نهج دولة يضع حقوق المواطنين في المركز، ويمنع تسييس الهوية، ويعزز ثقافة العيش المشترك عبر أدوات قابلة للتطبيق والقياس.

الملاحـــق

الملحق الأول: قاموس مصطلحات موجز

المصطلح	تعريف مختصر
التحيز	ميل معرفي أو عاطفي يفضي إلى حكم مسبق على جماعة.
التمييز	معاملة غير متكافئة على أساس الهوية في حق أو خدمة أو تمثيل.
التحريض	دعوة أو دفع نحو العداء أو التمييز أو العنف ضد جماعة.
جرائم الكراهية	جرائم يكون دافعها هوية الضحية أو انتماؤها مع عنصر تحيز ظاهر.

تعتمد التعريفات على الاستخدام المعياري في وثائق الأمم المتحدة وإرشادات جرائم الكراهية.

الملحق الثاني: نموذج سجل مخاطر مختصر

الخطر	الوصف	مؤشر مبكر	إجراء مقترح
موجة تضليل	انتشار خبر مفبرك يستهدف جماعة	تصاعد وسوم تحريضية خلال ساعات	استجابة تحقق سريع وتواصل رسمي
تحريض منبر	خطاب تعبوي في منبر جماهيري	تكرار تعميمات ووصم	تنبيه قانوني وتواصل ديني وتوعية
تجمع عالي المخاطر	فعالية دينية كبرى تحت تهديد	معلومات أمنية عن نية اعتداء	خطة حماية وطرق دخول وخروج
تمييز وظيفي	إقصاء متكرر في توظيف أو خدمة	تزايد شكاوى موثقة	مراجعة سياسات وتفتيش إداري

يسهم سجل المخاطر في تحويل الرصد إلى قرار مبكر ضمن معيار الرباط ومبادئ الأمن المجتمعي.

قائمة المراجع

١ الأمم المتحدة. عام ٢٠١٩. الاستراتيجية وخطة العمل بشأن خطاب الكراهية. **مصدر إلكتروني**

٢ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. عام ٢٠١٢. خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف. **مصدر إلكتروني**

٣ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. عام ١٩٦٦. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع الإشارة إلى المادة عشرون. **مصدر إلكتروني**

٤ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. عام ٢٠٢٠. اختبار الرباط لتقدير التحريض. **مصدر إلكتروني**

٥ الأمم المتحدة. عام ٢٠٢٣. دليل معالجة خطاب الكراهية على الإنترنت. **مصدر إلكتروني**

٦ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. عام ٢٠١٨. دليل الصحافة والأخبار الزائفة والتضليل. **مصدر إلكتروني**

٧ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. عام ٢٠٢١. دليل عملي في جمع بيانات جرائم الكراهية ورصدها. **مصدر إلكتروني**

٨ اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية. عام ٢٠٢٤. التقرير السنوي. **مصدر إلكتروني**

٩ وزارة الخارجية الأميركية. عام ٢٠٢٤. تقرير الحرية الدينية الدولي عن العراق. **مصدر إلكتروني**

١٠ وزارة الخارجية الأميركية. عام ٢٠٢٤. تقرير الحرية الدينية الدولي عن باكستان. **مصدر إلكتروني**

١١ وزارة الخارجية الأميركية. عام ٢٠٢٤. تقرير الحرية الدينية الدولي عن البحرين. **مصدر إلكتروني**

١٢ وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون اللجوء. عام ٢٠٢٤. إرشادات الدولة لأفغانستان مع إشارات إلى مخاطر الهوية. **مصدر إلكتروني**

١٣ الأمم المتحدة في العراق. عام ٢٠٢٤. تأكيد أممي حول جرائم سجن بادوش ضد سجناء شيعة. **مصدر إلكتروني**

١٤ هيومن رايتس ووتش. عام ٢٠٠٦. خطاب كراهية ضد الشيعة في كتب مدرسية بالسعودية. **مصدر إلكتروني**

١٥ دراسة أكاديمية محكمة. عام ٢٠٢٣. التحيز ضد الشيعة في سياق اجتماعي معاصر. مصدر إلكتروني